

أكد النائب د. عبدالرحمن الجيران ان الاتفاقية الامنية الخليجية هي اتفاقية شأنها شأن اي اتفاقية اخرى تبرمها الكويت، مشيراً الى ان مفهومها اكبر من مجرد تعقب من ينتقد الأشخاص او الانظمة. كما ان الانشغال بأولويات المواطنين كالصحة والتعليم والاسكان والتوظيف أولى من الانشغال بأجواء من الشد والجذب حول اتفاقية. موضحاً ان التجمع الاسلامي السلفي اصدر بياناً بشأنها يثني على الاتفاقية لكنه ابدى تحفظه على بعض موادها خوفاً من ان تستغل استغلالاً خاصاً. وحول القضية الاسكانية، اوضح الجيران في رده على اسئلة قراء «الأنباء» في لقاء «ألو الأنباء» ان اخراج القضية الاسكانية من اطارها الوطني واشراك الامم المتحدة في حلها شيء يضر بالكويت ويضر بسمعتها. مؤكداً ان حلول تلك القضية بسيطة من خلال تحرير الأراضي واشراك القطاع الخاص لبناء البنية التحتية وتصفية النفوس وتطبيق القوانين، فاذا لم تصف النفوس ولم تطبق القوانين «فلا طابنا ولا غدا الشر».

وعن القضية الصحية، دعا الجيران الى ضرورة اقرار قانون التأمين الصحي الشامل على المواطنين ولكن بعد دراسته دراسة مستفيضة لأن القطاع الخاص لا يمكن ان يستوعب علاج مليون ونصف المليون مواطن كويتي، وطالب كذلك ببناء مستشفيات جديدة متكاملة الخدمات.

وعن التعليم، قال ان هناك 40 ألف كويتي يدرسون في الخارج تخصصات غير مطلوبة وتحمل الدولة اموالاً طائلة ولا تفيد الدولة بشيء.

وكشف عن استراتيجية لتطوير التعليم قوامها 8 بنود، أهمها التربية الایمانية التي نص عليها الدستور والانتماء للوطن والتعليم الذاتي وكفاية المعلم المواطن والوفاء. وضرورة النأي بالمنظومة التربوية عن الصراعات الخاصة او الشعارات الفضفاضة التي لا تحوي مضامين يمكن التعويل عليها في تطوير التعليم، وإلى التفاصيل:

إعداد القسم editorial

الجيران لقراء «الأنباء»: إذا صفت النفوس وطبقت القوانين تحل جميع مشاكل الكويت لكن إذا ظلت في النفوس عوالق «فلا طابنا ولا غدا الشر»

تخضع للاجتهاادات، والممارسة هي التي تبين انها تعارض او تخالف الدستور، والقول ان هناك مخاوف من انتقاد نظام آخر مردود عليه، بان الاتفاقية ماذا قال ضد النظام او ذاك! لا ولا بد ان ننظر لها من اكثر من وجهه والا نحصرها في مادة او مادتين، وأمين عام مجلس التعاون الخليجي قال ان ملاحظات الكويت سنؤخذ بعين الاعتبار، ولا يمكن ان نقف على هذه الخلافات، فامامنا ما هو اكبر، هناك دول تتمنى الوصول الى هامش الحرية التي تتمتع بها الكويت. وبالنسبة لتحويلها الى المحكمة الدستورية اقول انه لا بد من الحاقها بمذكرة تفسيرية تقدم الى المجلس حتى تزيل الاشكالات والخلافات، وحتى لا تستغل استغلالاً غير سليم، وبول مجلس التعاون ليس مهماً ملاحقة فلان او علان، وعلينا ان نوازن بين المفاسد والمصالح.

غرفة التصنيف دون قطع تذكرة، يعني من الممكن ان تدخل العناية المركزية فوراً او يقولون لك ما فيه شيء يعني التشخيص فوراً، وهذه من الحلول القصيرة المدى. وبالنسبة للحلول الطويلة المدى أسأل هل القطاع الخاص قادر على معالجة مليون ونصف المليون كويتي؟ أنا في تقديري هو غير قادر، فلا بد من اقرار التأمين الصحي على المواطنين فهو مستحق ولكن لا بد من أن يوضع بعناية لأن القطاع الخاص غير قادر على استيعاب الاعداد من المرضى، فلا بد من دراسة التأمين الصحي دراسة مستفيضة، ونحن بلا شك نحتاج الى مستشفيات كثيرة فليدنا الكفاءات فلا بد من ان تقدم لهم الفرص ونفتح لهم المجال.

الإيجار ولكن الحكومة غير موفقة، فهل سيتم القانون؟

● د.الجيران: السيناريو المرجح ان يصير هناك توافق، وأشارت صاحب السمو في أكثر من مناسبة مطمئنة حينما قال «في القادم من الأيام المواطن سينعم بخيرات بلاده»، في إشارة إلى تخفيف العبء عن كاهل المواطن، كما ان أعباء الحياة كثيرة من خلال حالات التورق وحالات الضبط والإحضار لأنه عاجز عن السداد، فالإيجار يأخذ جزءاً كبيراً والخادمة والسيارة، وهذا كله في ظل شحوق ثقافة الاستهلاك فالكويتي معدل الصرف عنده مرتفع جداً، ما من داع للسيارات الفارهة وجهازي التلفون والمطاعم في هذه كلها مصاريف تثقل كاهل الأسرة، نحن في حاجة الى ضبط الميزانية وضبط ثقافة القيم، كما ان هناك تسبباً كثيراً في الوزارات.

من اطارها الوطني شيء يضرنا. والحل هو في تحرير الأراضي وتسليمها للمواطنين، حتى يرتاح المواطن نفسياً، وبعد ذلك نسلها للقطاع الخاص لبناء البنية التحتية، إنما اخضاعها للعملية السياسية فهذا شيء غير جيد، واخضاعها للصراعات السياسية آخرها، وكذلك الجدل العقيم آخر إنجاز هذا الملف، وهذا به اثار وعمل وطني، لأن الأسرة الكويتية هي التي تدفع الضمان، وعدم استقرار الأسرة عامل رئيسي لانهايار المجتمع ويساهم في زيادة معدلات الطلاق في الكويت، حتى وصل الى 15 ألف حالة طلاق في السنة، وهذا مؤشر سيئ جداً تظهر آثاره بعد زمن.

حالات الطلاق وصلت إلى 15 ألف حالة سنوياً وهذا مؤشر سيئ تظهر آثاره بعد زمن

عدم استقرار الأسرة عامل رئيسي في انهيار المجتمع ويساهم في زيادة معدلات الطلاق

محمد عبدالله: ما رأيك في الاتفاقية الأمنية الخليجية واللغط الدائر حولها؟

● د.عبدالرحمن الجيران: التجمع الإسلامي السلفي اصدر بياناً وأثنى عليها ولكنه ابدى تحفظه على بعضها من الاستغلال الخاطي لها، لكن رأيي الشخصي هي اتفاقية شأنها شأن اي اتفاقية أخرى، مثلاً هناك اتفاقية بين الكويت وايران في عام 2003 وبها لجان مشتركة وتبادل مجرمين وبها تفصيل أكثر من الاتفاقية الحالية، أما الاتفاقية الحالية فموجهة الى تنظيمات تعمل ولها خلايا ناشئة مثل تنظيم باسبر حبيب المجرم في الكويت، ومثل تنظيم القاعدة ومثل التنظيمات التي وقفت مع ثورات الربيع العربي، والاتفاقية تعالج هذا الخلل، ومن يقرأها يعرف ان مفهومها وفحواها اكبر من انتقاد الأشخاص، فالكلام يبدى وجهة نظره في كل الأنظمة، مثلاً في وسائل الإعلام أو في التويتتر، ولكن أهدافها اكبر وأسمى من النقد الموجه الى الأنظمة وغيرها، وفي النهاية أعود الى بيان التجمع الإسلامي السلفي فهو ليس قرآناً بل هو اجتهاد قد يحتمل الصواب والخطأ.

مدشعش سالم: هل النائب الجيران هو الوزير رقم 17 في الحكومة؟ وما موقفكم من الاتفاقية الأمنية؟

● د.الجيران: لا بد ان نعرف اننا في الكويت كعمل سياسي لا بد ان نفرق بين المعارضة الكويتية والمعارضة في أوروبا وأميركا، فالمعارضة هناك هدفها الوصول للحكم ولديها مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، ورأي الحزب مقدم على كل رأي آخر، هنا في الكويت لدينا اسسرة مائة تحظى بالاحترام والتقدير ولا فرقت بينهما وبين الشعب والدستور حدد صلاحيات صاحب السمو الامير، والممارسة الديموقراطية في الكويت شهد لها كل العالم والعالم يعتبرها نموذجاً على المستويين العربي والاسلامي، ليس معنى ذلك ان يبقى على طول الخط مع الحكومة او ضد الحكومة، وهذا القول نرد عليه بان ارجع الى المجلس الحالي والمجلس الماضي وانظر الى توصيات عبدالرحمن الجيران، فلها كانت عكس توصيات الحكومة.

قال الجيران عن جيل الشباب الآتي:

● إلى الآن لم يأخذ جيل الشباب من الجنسين دوره اللائق به في المجتمع.

● الشباب الكويتي طاقات مهجرة وإمكانات معطلة؛ تضع في المجتمعات والسهرات وراء الألعاب الإلكترونية.

● طالب الجيران وزارة التربية والإعلام والأوقاف والداخلية والعدل باعتماد استراتيجية قيم وطنية وأخلاقية وأمنية وقانونية وتربوية مشتركة وتسويقها من خلال كل مؤسسات الدولة العامة والخاصة.

مشعل العنزي: هل تعتقد ان المجلس الحالي وتركيبة قادرون على حل المشكلة؟

● د.الجيران: نعم اذا صفت النفوس وطبقنا القوانين، لكن اذا ظلت في النفوس عوالق فلا يمكن تطبيق القوانين كقيلان بحل المشكلة الاسكانية.

محمد سعد: بالنسبة للدعم الإسكاني 30 ألفا فهل يشمل من لديه سكن؟

● د.الجيران: كل القوانين تطبق بانثر رجعي، فمثلاً كادر الأطباء سيصرف بانثر رجعي.

علي محمد: بالنسبة لزيادة القرض الإسكاني عن طريق دعم المواد الإنشائية هل سيقبل من معاناة الأسر، هل هذا مجد؟

● د.الجيران: ما في شك، قانون موفق جداً وأكثر من ذلك أعطوا المواطن الخيار بان يأخذ المواطن «كاش» أو مواء مدعومة، ومن الممكن ان أتبنى هذا الاقتراح، وإذا لم يكن كذلك فسأقدم تعديلاً على القانون اذا كانت فكرة الخيار هذه غير موجودة.

محمد حسن: اللجنة التشريعية وافقت على علاوة الأولاد وبدل

مدشعش سالم: هل النائب الجيران هو الوزير رقم 17 في الحكومة؟ وما موقفكم من الاتفاقية الأمنية؟

● د.الجيران: لا بد ان نعرف اننا في الكويت كعمل سياسي لا بد ان نفرق بين المعارضة الكويتية والمعارضة في أوروبا وأميركا، فالمعارضة هناك هدفها الوصول للحكم ولديها مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، ورأي الحزب مقدم على كل رأي آخر، هنا في الكويت لدينا اسسرة مائة تحظى بالاحترام والتقدير ولا فرقت بينهما وبين الشعب والدستور حدد صلاحيات صاحب السمو الامير، والممارسة الديموقراطية في الكويت شهد لها كل العالم والعالم يعتبرها نموذجاً على المستويين العربي والاسلامي، ليس معنى ذلك ان يبقى على طول الخط مع الحكومة او ضد الحكومة، وهذا القول نرد عليه بان ارجع الى المجلس الحالي والمجلس الماضي وانظر الى توصيات عبدالرحمن الجيران، فلها كانت عكس توصيات الحكومة.

يبقى الاتفاقية الأمنية واقول ان هناك خبراء دستوريين قالوا انها لا تخالف او تعارض مواد الدستور وهذا رأي دستوري يستند الى مواد الدستور نفسه، وهذه الاتفاقية قديمة واخذت دورها وحظها في النقاش، يبقى التقدير والفهم والقراءة وهذه

عبدالعزیز ظاهر: بالنسبة لوزارة الشؤون بخصوص جمعية الصليبية فانا مساهم في الجمعية وللأسف أعضاءنا نسوياً! وكانت هناك تجاوزات في العقود في الجمعية، وتم تعيين مجلس آخر وفوجئنا بأن الشخص نفسه رد في منصبه، ونريد انشاء دوار في منطقة الصليبية بين قطعتي 6 و7.

● د.الجيران: في رمضان الماضي كنت في المنطقة واستاتت جداً من مستوى الخدمات ومستوى النظافة ونوعية السلع وأساليب عرضها ونويت اتخاذ إجراء في هذا الشأن، وسوف نرفع رسالتكم لوزارة الشؤون وهي جادة وأمورها واضحة، وأبشر بإذن الله.

محمود خليل: بالنسبة لإلغاء مناقصات المستشفيات الأربعة لماذا تم إلغاؤها؟ وكيف تطور الوضع الصحي في الكويت؟

● د.الجيران: هناك حلول قصيرة الأجل وطويلة الأجل، وقصيرة الأجل بدأوا فيها بالنسبة لدخول

محمد ابراهيم: هناك آراء دستورية تظهر ان بعض موادها تعارض الدستور، وكيف ترى قرار تأجيلها الى دور انعقاد التالي؟

● د.الجيران: فيما يبدو ان هناك تعارضاً ولكن سمعنا رداً إيجابياً من الزياتين أمين عام مجلس التعاون بان الملاحظات ستؤخذ بعين الاعتبار.

وقرار تأجيلها أقول عنه ان هناك أولويات مثل الإسكان والتعليم والصحة ولم ننجز أي شيء وترفض ان ننشغل بأجواء الشد والجذب عن أن ننجز شيئاً والوقت ليس في صالحنا.

حسين محمد: هل الحكومة جادة في حل القضية الإسكانية؟

● د.الجيران: سمعنا من اللجنة الإسكانية على لسان مقررها راكان النصف ان الأمم المتحدة ستشارك في حلها وأنا أرى ان اخرجها

طالب الجيران بتطوير التشريعات لترقى للعالمية من خلال ما يلي:

1 - إعادة النظر في القوانين غير الفعالة واستيعابها.

2 - تسهيل تنفيذ القوانين.

3 - نشر الثقافة القانونية في جيل الشباب.

4 - إنشاء أجهزة خاصة وأكاديمية لتطوير التشريعات وتحديثها.

5 - نشرها بالإنترنت لاستطلاع آراء اكبر شريحة من المختصين.

الحریات والعمل السياسي

قال الجيران عن الحريات الآتي:

● الحرية بالمفهوم الصحيح مؤسلة ومتجزدة بالمجتمع الكويتي، لكن بالمفهوم الخطأ غير مرحب بها.

● العمل السياسي في الكويت يكرر الأخطاء نفسها ومنها لا أسرار البتة! والغاية تبرر الوسيلة، حتى لو تعارضت مع المصالح العليا والأمن القومي!

● كل أسرارنا متداولة في وسائل التواصل الاجتماعي وللأسف.

● في أوروبا وأميركا لهم أسرار ولهم آراء ودراسات وأطروحات لا يسمحون بنشرها الا بعد مضي ثلاثين عاماً لأنها تتعارض مع مصالحهم الحالية.

● اذا كانت المعارضة في الكويت تتشابه مع مثيلاتها في أوروبا وأميركا بالوسائل والأهداف ذاتها فهي قطعاً غير سديدة ولا رشيدة.

تطوير التشريعات

جيل الشباب

قال الجيران عن جيل الشباب الآتي:

● إلى الآن لم يأخذ جيل الشباب من الجنسين دوره اللائق به في المجتمع.

● الشباب الكويتي طاقات مهجرة وإمكانات معطلة؛ تضع في المجتمعات والسهرات وراء الألعاب الإلكترونية.

● طالب الجيران وزارة التربية والإعلام والأوقاف والداخلية والعدل باعتماد استراتيجية قيم وطنية وأخلاقية وأمنية وقانونية وتربوية مشتركة وتسويقها من خلال كل مؤسسات الدولة العامة والخاصة.

تطوير التشريعات

جيل الشباب

قال الجيران عن جيل الشباب الآتي:

● إلى الآن لم يأخذ جيل الشباب من الجنسين دوره اللائق به في المجتمع.

● الشباب الكويتي طاقات مهجرة وإمكانات معطلة؛ تضع في المجتمعات والسهرات وراء الألعاب الإلكترونية.

● طالب الجيران وزارة التربية والإعلام والأوقاف والداخلية والعدل باعتماد استراتيجية قيم وطنية وأخلاقية وأمنية وقانونية وتربوية مشتركة وتسويقها من خلال كل مؤسسات الدولة العامة والخاصة.

أرفض أن يستخدم عضو مجلس الأمة منصبه من أجل مصلحة الخاصة

قضايا الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يفتي فيها كبار العلماء وليس دكاكين الفتوى

أوجه رسالة للمليفي بتنفيذ دور المجلس الأعلى للتعليم

40 ألف كويتي يدرسون في الخارج وكلها تخصصات غير مطلوبة

الإستراتيجية البديلة للرواتب ستقضي نهائياً على البطالة



د.عبدالرحمن الجيران وسكرتير تحرير الشؤون البرلمانية الزميل حسين الرمضان

العائلة

لمعالجة التركيبة السكانية ولتحقيق متطلبات الأمن القومي، قال الجيران: لا بد من اعتماد خطة إستراتيجية للعمالة حتى نتلافى اخطاء الماضي ولا نكرها وأهم معالمها:

1- تأهيل العمالة قبل وفودها للكويت.

2- التدرج بالاحلال.

3- استبعاد العمالة كثيرة المشاكل.

صاحب السمو في أكثر من مناسبة قال: «في القادم من الأيام المواطن سينعم بخيرات بلاده»

الاتفاقية الأمنية الخليجية شأنها شأن أي اتفاقية أخرى موجهة إلى تنظيمات لها خلايا نائمة مثل تنظيم ياسر الحبيب المجرم في الكويت

بيان التجمع السلفي حول الاتفاقية ليس قرآناً بل اجتهاد قد يحتمل الصواب والخطأ

الانشغال بأولويات المواطنين كالصحة والتعليم والإسكان أولى من الانشغال بأجواء الشد والجذب حول اتفاقية

8 أولويات وإستراتيجيات قدمها الجيران لتطوير التعليم أهمها الانتماء للوطن والتعليم الذاتي والنأي بالمنظومة التعليمية عن الصراعات

التجمع الإسلامي السلفي أصدر بياناً يثني على الاتفاقية لكنه أبدى تحفظه على بعض موادها من أن تستغل استغلالاً خاطئاً



النائب د.عبد الرحمن الجيران، نائب رئيس التحرير الرميل عدنان الراشد يتوسط الزملاء فليح العازمي بحسين الرمضان، وسامح عبدالحفيظ، وبنغاز الرشيد، ويدر السهيل (سالم الشمرن)

المعارضة في الغرب هدفها الوصول إلى الحكم

أما في الكويت فلدنيا أسرة حاكمة تحظى بالاحترام والتقدير ولا فرق بينها وبين الشعب

الممارسة الديمقراطية في الكويت تشهد لها العالم ويعتبرها نموذجاً يحتذى على المستويين العربي والإسلامي

هناك دول شقيقة وصديقة تتمنى الوصول إلى هامش الحرية التي تتمتع بها الكويت

كلمة أخيرة: أخطب جميع أطراف المجتمع الكويتي بمن فيهم التجار وأبناء الأسرة الحاكمة والنواب والشركات والبنوك أن الكويت أمانة بين أيديكم ومقبلة على مشاريع ضخمة، نحن نريد حساً وطنياً يتبلور في تنفيذ هذه المشاريع ولا يتحملها المجلس والحكومة منفردين بل كل الأطراف. واستثنى جانب النخوة والضمير والجانب الوطني

المدنية لكل من يقيم على أرض الكويت، وضد الظلم، وهناك من اختلطت دماؤهم بدمائنا، وتقديراً لهم ورعاية لأسرهم يتم تكريمهم لينالوا شرف الجنسية الكويتية.

بندر العازمي: لا يوجد لدينا مشروع قومي يلتف حوله الشعب ولا توجد نظرة مستقبلية.

د.الجيران: اختلف معك، هناك الخطة الخمسية التي اقربها المجلس بقانون، هذه خطة في منتهى الروعة وتتساءل عنها السلطات، رسمت مسارات التعليم والصحة وربطتها بخطة التنمية. في فرنسا صنّفوا الكويت عالمياً على مستوى التنفيذ بـ «ضعيف» ولتعدد الجهات الرقابية في الكويت، وعلى الرغم من ذلك نرى تجاوزات وهدر والسبب ليس فقط الحكومة بل المواطن أيضاً، فانظر إلى الإقامات المزورة، وكما قال الشيخ سعد رحمه الله «كل مواطن خفي» فإذا رأيت فساداً فلتبخل عنه، وقدمنا في المجلس قانون حماية المبلغ فيما يتعلق بمحاكمة الوزراء.

علي محمد: لماذا تجار الدين وجهوا الناس للقتال في سورية بالرغم من أن فلسطين أولى؟

د.الجيران: قضيا الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من يفتي بها هم كبار العلماء الذين عليهم الفتوى وليس دكاكين الفتوى، وهؤلاء هم الذين شوشوا أذهان الشباب، وكل شخص عليه ملاحظات أو أفكار فمن الواجب أن يتم التبليغ عنه إذا كانت أفكاره غير سليمة فليتبع إبلاغ السلطات المعنية.

بندر العازمي: لماذا اذن فنان غير كويتي قال «بحبك يا كويتي» يأخذ الجنسية الكويتية فوراً بالرغم من أن الأشخاص الذين دافعوا عن الكويت لم يأخذوا حقهم حتى الآن؟

د.الجيران: قانون الجنسية واضح، وهذا الشأن قضت به اللجان المختصة، وهناك تلاعب في ملف الجنسية وطالب النائب عبد الله الطريجي بالتحقيق فلدنيه وثائق، أنا مع تجنيس من يستحق، وأؤيد الحقوق

علي إبراهيم: لماذا لا تريد الحكومة حل قضية البنون؟

د.الجيران: هذا قرار سيادي في النهاية، وقانون د.عبدالله الطريجي يشوبه الكثير من المثالب وهو طالب بتوحيد الجنسية، وأنا مع تجنيس من يستحق ومن تنطبق عليهم الشروط وإقرار جميع الحقوق المدنية لتوثيق عقود الزواج والماليد والوفيات، لأنه في

الوقت انتهت، الشباب لا يتقنون العمل، والحل أن نرجع إلى الأصل، فمجلس المعارف الأول عرف التعليم وحدد الأهداف الخمسة فلنرجع لها ونطبقها، ومنذ العام 1932 حدد المجلس الأهداف الخمسة، فلا بد أن نعملها من خلال المجلس الأعلى للتعليم، وإصلاح التعليم ينبغي أن يتم من الأعلى إلى الأسفل، وهذه هي الطريقة الخلق، وعكس ذلك سنفسد، وهذه طريقة القرآن، فالله عز وجل رسم العقيدة ومن ثم أنزل المبادئ والعبادات. لا توجد لدينا أهداف عامة، ورسالتنا لوزير التربية أن يكون هناك تفعيل لدور المجلس الأعلى للتعليم.

مطلق الظفيري: كيف تحل قضية التوظيف والبطالة؟

د.الجيران: هناك 3 محاور إذا كنا جادين في حل الاختلالات في السلم الوظيفي لسوق العمل، أولاً لا بد أن نصلح الخلل الحاضر الموجود، وبايقاف التخصصات غير المرغوبة بمعنى عدم إيفاد تخصصات غير مرغوبة، فكل تخصص علمي به تخصص نادر، نحن نريد التخصصات النادرة.

ثانياً: لدينا مشاريع ضخمة للتنمية مثل ميناء عبدالله وهذا يتطلب 30 ألف وظيفة، واثمناً أن يكون سمعته وصيته بعد ميناء سنخافورة وهذا يحتاج إلى كوادر.

نحتاج إلى تأمين وتدريب الكوادر قبل تشغيلها، وسمعتنا عن إطلاق قمر صناعي من الوزير السابقة ولا نشتي، هذا أيضاً يحتاج إلى 20 ألف وظيفة، مستشفى جابر يحتاج إلى 20 ألف ممرض ومرمضة، فلنقم بتدريبهم من الآن حتى نقلل من البطالة.

ثالثاً الإستراتيجية البديلة للرواتب، وهذه أروع ما يكون، وستقضي على البطالة وسيتم تقييم الموظف من خلال عمله من خلال عدد المعاملات وخبراته، ولا يتم تفعيل نظام النقاط إلا إذا أثبت كفاءته.

بندر العازمي: لدي قانونان وأتمنى تقديمهما إلى المجلس، الأول لا الشركات الخاصة لا تتاجر في السكن الخاص، أي يحظر على الشركات

أؤيد إقرار كل الحقوق المدنية والاجتماعية للبدون فهذا استثمار بشري

سأدرس موضوع توحيد الجنسية ويبقى قرار التجنيس سيادياً

الشباب الكويتي طاقات مهكرة وإمكانات معطلة تضع في المجمعات والسهرة وراء الألعاب الإلكترونية

جانب من لقاء «الروايات» وريود النائب د.عبد الرحمن الجيران على أسئلة القراء

معوقات تطوير الأداء الحكومي

قال الجيران إن أهم المعوقات التي تقف عقبة أمام تطوير الأداء الحكومي هي: 1- عدم فهم كثير من القياديين لضرورة وجود مؤشرات أداء لعمل المؤسسة، وبالتالي تمرير المشاريع من خلال المعرفة أو الأوامر التغييرية. 2- الصراع الداخلي داخل المؤسسات، وما يتبع ذلك عادة في التدخل والتأثير على مؤشرات الأداء وهذا إن وجدت. 3- عدم وجود أدوات تطبيقية حتى نبدأ بالقياس لمعرفة أداء المؤسسة، وكذلك عدم وجود أنظمة آلية متطورة تسند عملية المراقبة.

إخراج القضية الإسكانية من إطارها الوطني وإشراك الأمم المتحدة في حلها شيء يضر بالكويت وسمعتها

تحرير الأراضي وإشراك القطاع الخاص حلول جذرية للأزمة الإسكانية وإخضاعها للصراعات السياسية آخر حلها

أولويات وإستراتيجيات التعليم

أوضح النائب الجيران أن أهم مرتكزات استراتيجية التعليم في الكويت ما يلي: أولاً: التربية الإيمانية التي نص عليها الدستور. ثانياً: الانتماء للوطن من خلال المعرفة بقضايا الوطن وتحدياته المعاصرة. ثالثاً: التعليم الذاتي لإثراء المعرفة في مجال التخصص ولربط المعرفة بالتنمية. رابعاً: كفاية المعلم المواطن والواقد، لضمان الحصول على النوعية المتميزة من المعلمين. خامساً: التنوع والاعتماد على التدريب لاكتساب السمة العالمية، ولبناء مجتمع دائم التعلم سادساً: للحصول على مواطن يحمل قيم المجتمع الكويتي العربي المسلم التي يسير بها منارات الحضارة الإنسانية مسترشداً بنور العلم بفكره واسلوب حياته. سابعاً: ضرورة النأي بالمنظومة التربوية عن الصراعات الخاصة أو الشعارات الضعفاضة التي لاتحوي مضامين يمكن التعويل عليها في تطوير التعليم. ثامناً: عدم انتقاد أعضاء هيئة التدريس والتدريب، ونقول أنهم كسالي بينما جداولهم الدراسية في الحقيقة مثقلة بالحصص والطاقة الاستيعابية مضاعفة في القاعات الدراسية.



جانب من لقاء «الروايات» وريود النائب د.عبد الرحمن الجيران على أسئلة القراء